

المغرب: اتهام التجمع الوطني للأحرار بتوظيف العمل الخيري في الدعاية الانتخابية

محمد ماموني العلوي

وخرجت مؤسسة "جود" عن صمتها لتعلن عن تفاجئها بما وصفته بـ"الإغراءات اللامسؤولة" لبعض الأحزاب التي "تضرب في العمق العمل الاجتماعي والجمعي".

وعبرت المؤسسة في بيان لها، عن استغرابها من محاولات إقحامها في صراع سياسي لا علاقة لها به، مؤكدة سعيها المتواصل منذ نشأتها لـ"مواكبة المئات من الجمعيات المحلية، ذات الاهتمامات المتنوعة والمجالات الجغرافية المختلفة".

وأوضح أخنوش أن "جود مؤسسة تضامنية تجتهد في جميع المجالات، وتتستغل مع المئات من الممارسات التي وأنجزت المئات من المشاريع، مثل الطرق في العالم القروي، والماء الصالح للشرب، وبناء الأقسام والتعليم الأولي وتكوين النساء في الحياطة، وفي الصحة والتمريض، والفن والرياضة".

ووصف مصدر من داخل حزب الأحرار "هؤلاء المنتقدين بأن ما يفعلونه سلوك شعبي"، وأضاف لـ"العرب"، "إننا في الحزب وضعنا حدودا واضحة بين العمل السياسي والعمل الخيري، ونحترم القوانين المؤطرة لهذا الفعل ولا يمكننا استغلال حاجة الناس لأسباب انتخابية".



عزيز أخنوش
انتقادات التي
تعرض لها تأتي في
سياق أجندة سياسية

وتعليقا على هذا اللغظ أوضح المحلل السياسي عمر الشرفاوي، أنه مع "اقتراب الموعد الانتخابي تحولت المجال العمومي إلى مساحة للمزادات السياسية والخطابات العاطفية، التي تتغذى من الاتجار السياسي في ماضي الناس، وتخوين المنافسين، وفي الأخير ستجد أحزاب الأحرار والأصالة والمعاصرة والاستقلال سمن على عسل في حكومة واحدة".

ولم تقتصر الاتهامات التي وجهت لحزب التجمع للأحرار والجمعية التابعة له، على التنظيمات الثلاثة، بل انضم إليها حزب الاستقلال منذ ما اعتبره تسخيرها للعمل الخيري في السياسة، وإطلاق حملات انتخابية قبل أوانها.

ونبهت اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال إلى أنه "يتم تسخير العمل الخيري وبأحجام كبيرة جدا وغير معتادة، في معتزلات النفاس السياسي، واستغلال حاجة المواطنين والمواطنات من تداعيات الجائحة، بمنحهم "اللقمة الغذائية" المشروطة بالانتماء الحزبي، واستغلال المعطيات الشخصية للمستفيدين من عمليات الدعم الغشاق لأغراض أخرى، لا صلة لها بالعمل التضامني النبيل".

الرباط - تعرض حزب التجمع الوطني للأحرار المشارك في الائتلاف الحكومي في المغرب، إلى اتهامات باستغلاله العمل الخيري في شهر رمضان عبر جمعية "جود" التابعة له في الدعاية الانتخابية.

وطالبت هيئات وشخصيات سياسية وحزبية بفتح تحقيق رسمي بسبب ما راج عن استغلال الحزب للمد التضامني لاستمالة الناخبين.

وحثت فيدرالية اليسار الديمقراطي وزارة الداخلية على فتح تحقيق في القضية، للحد من الممارسات التي تتنافى مع القوانين.

وشددت الفيدرالية على محاسبة المتورطين في توظيف حزب التجمع الوطني للأحرار للمساعدات الرضائية، عبر جمعية تابعة له، في حملة انتخابية سابقة لأوانها.

واعتبرت الفيدرالية أن المساعدات الرضائية تحولت إلى منهجية من منهجيات الفساد الانتخابي لاستمالة أصوات الناخبين، والتحكم في الخارطة الانتخابية.

وهددت بخوض كل الأشكال الاحتجاجية لفضح هذه الممارسات غير الأخلاقية، التي تهدد سلامة العملية الانتخابية.

واتهم عبدالمطيف وهبي الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة، نهاية الأسبوع الماضي، عزيز أخنوش رئيس حزب الأحرار والذي يشغل أيضا منصب وزير الزراعة في الحكومة، باستغلال مساعدات المؤسسة للقيام بحملة انتخابية.

وأشار وهبي إلى أن مؤسسة "جود" وزعت ما يقارب مليون قفة رمضان، معتبرا أن المسألة أصبحت مشكلة سياسية في المملكة، وتشكل "أكبر فضيحة أخلاقية تواجه المغرب" باستغلال فقر المغاربة لأغراض انتخابية.

كما طالب حزب التقدم والاشتراكية السلطات العمومية، بالتحرك لوقف ممارسات جمعية "جود" المحسوبة على حزب التجمع الوطني للأحرار، مشيرا بالخصوص إلى حملتها الأخيرة بمنح قفف رمضان في سياق انتخابي.

ورغم الاتهامات الصريحة باستغلاله نفوذه المالي والسياسي والحكومي لاستقطاب الناخبين، إلا أن أخنوش لم يعرها أي اهتمام ودعا المديرين الجهويين التابعين لوزارته إلى مواصلة عملهم، وتزليل المشايع دون الالتفات إلى الانتقادات التي توجه إليهم.

واعتبر أخنوش الانتقادات والشكوك بشأن نوايا مؤسسة "جود" تأتي في سياق أجندة سياسية. مشيرا إلى أن المؤسسة تشغل منذ مدة طويلة ولم يتم الالتفات إليها، وقبل الانتخابات أصبحت تشكل مشكلة.

القيادات السياسية على اختلاف توجهاتها في مالي تدعم فكرة الحوار مع المسلحين المحليين للخروج من دوامة العنف

لكن بعد أيام جاء إعلان السلطات المالية تشكيل هيئة للتفاوض مع المتشددات وعلى رأسهم أغ غالي وكوفا مما شكل إنجازا لماكرون، كما أن بوركينا فاسو تتجه نحو فتح حوار مع جماعات محلية مرتبطة بالقاعدة، بينما تعارض النيجر أي حوار مع الجماعات الإرهابية.

وتعتقد "مجموعة الأزمات الدولية" أن السبب الحقيقي لمعارضة فرنسا للحوار



الحكومة لا تكثر مطالب الشارع

التغيير السياسي الذي طالب به الحراك الشعبي، وتعكف السلطة السياسية الجديدة على تنفيذ.

ومع ذلك يبدو أن أمر التحضيرات للاستحقاق ليس على ما يرام بعد اضطراب الرجل الأول في الدولة عبدالمجيد تبون إلى توقيع مرسوم رئاسي بمدد في مهلة إيداع اللوائح لأسبوع آخر، ولا يستبعد أن يكون العزوف قد بدأ من مرحلة الإيداع، وأن الطامحين والمقتنعين بالمسار الانتخابي اصطدموا بأولى سلوكلات الرفض الانتخابي المتمثلة في عدم التوقيع الشخصي لأي مرشح.

وذكر تقرير محلي أن 16 حزبا سياسيا تمكنت من اجتياز عتبة التوقيعات المطلوبة لدخول غمار الانتخابات التشريعية، وجاءت حركة مجتمع السلم الإخوانية في المرتبة الأولى من حيث عدد التوقيعات بـ65.453. توتبعها عبر 52 ولاية، وتأتي جبهة المستقبل ثانياة بـ64.651. وفيما ينتظر أن تكشف اللوائح التي تم إيداعها لدى فروع ومكاتب السلطة الوطنية المستقلة لتنظيم الانتخابات عن أشياء غير متوقعة في ظل الهندسة العميقة للخارطة السياسية في البلاد، يبدو أن الاستحقاق النيابي الباحث عن صدقية مهروزة مسبقا وعن قشة شرعية يتمسك بها، سيكون أول امتحان يجتازه هو توريث البرلمان في بلد يعتمد النظام الجمهوري.

وتواصل الاستعدادات لترتيب أوراق الاستحقاق الانتخابي على قدم وساق من طرف القوى السياسية والمستقلين المؤمنين بالمسار الانتخابي، ومن طرف الإدارة وسلطة التنظيم من أجل إقناع الراي العام الداخلي وحتى الخارجي بجدوى الانتخابات المذكورة في تحقيق

من عمر الحزب، ويبدو أنهما يريدان الإطمئنان على تسليم المشعل لمن الحرس القديم لأبنائهم وأقاربهم فقط وليس للأخريين.

كما تقدم لخوض المعترك السياسي المقبل ابن مصطفى معزوزي والعياشي أيضا لا أمل في إصلاحها رغم مساعي تذليل الصعوبات، ويتجلى ذلك من خلال تقدم محمد إقبال سلطاني في لائحة مستقلة بالعاصمة من أجل نيل مقعد نيابي رغم أن العائلة تنحدر في الأصل من ولاية تبسة في أقصى شرق البلاد.

ويبدو أن أبوجرة سلطاني لا يريد تسليم المشعل لأي شئ في حركة "حمس" أو في أي تنظيم سياسي آخر، وإنما لأبنه فقط من أجل إبقاء مآزيا وامتيازات المنصب النيابي في حدود العائلة رغم خطاب رموز الإخوان الداعي إلى تسليم مشعل السلطة للشباب والتداول بين الأجيال على المسؤولية.

وتتجلى موضة التوريث النيابي في الاستحقاق الانتخابي القادم بشكل لافت في حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم سابقا.

ورغم وعود وتعهدات القيادة الجديدة للحزب التي قطعت التزاما على نفسها بضرورة انفتاح الحزب على جميع الكفاءات الشابة، إلا أن اللوائح أظهرت هيمنة بعض الرموز الذين فروا أبناهم وأقاربهم في لوائح الحزب.

وتحدثت مصادر مطلعة عن زكريا بوقطاية وفتيحة بومهدي وهما على التوالي ابن وبنيت القياديين الصادق بوقطاية وأحمد بومهدي اللذين اضطلعا بعدة مهام خلال السنوات الأخيرة

الإخواني، وتم خلق التوازن في لائحة الحركة بالعاصمة بتقديم اسمين بارزين في المجال الأكاديمي لأجل تمرير الوافد الجديد على السياق البرلماني.

كما يبدو أن أبوجرة بين أبوجرة سلطاني وحركة مجتمع السلم الإخوانية أيضا لا أمل في إصلاحها رغم مساعي تذليل الصعوبات، ويتجلى ذلك من خلال تقدم محمد إقبال سلطاني في لائحة مستقلة بالعاصمة من أجل نيل مقعد نيابي رغم أن العائلة تنحدر في الأصل من ولاية تبسة في أقصى شرق البلاد.

ويبدو أن أبوجرة سلطاني لا يريد تسليم المشعل لأي شئ في حركة "حمس" أو في أي تنظيم سياسي آخر، وإنما لأبنه فقط من أجل إبقاء مآزيا وامتيازات المنصب النيابي في حدود العائلة رغم خطاب رموز الإخوان الداعي إلى تسليم مشعل السلطة للشباب والتداول بين الأجيال على المسؤولية.

وتتجلى موضة التوريث النيابي في الاستحقاق الانتخابي القادم بشكل لافت في حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم سابقا.

ورغم وعود وتعهدات القيادة الجديدة للحزب التي قطعت التزاما على نفسها بضرورة انفتاح الحزب على جميع الكفاءات الشابة، إلا أن اللوائح أظهرت هيمنة بعض الرموز الذين فروا أبناهم وأقاربهم في لوائح الحزب.

وتحدثت مصادر مطلعة عن زكريا بوقطاية وفتيحة بومهدي وهما على التوالي ابن وبنيت القياديين الصادق بوقطاية وأحمد بومهدي اللذين اضطلعا بعدة مهام خلال السنوات الأخيرة

في الوقت الذي لا يزال فيه حراك الشارع في الجزائر يطالب بتطهير الدولة من كامل النخبة الحاكمة والقطع مع المنظومة السابقة، تتجه الانتخابات البرلمانية المرتقبة في يونيو المقبل إلى فرز برلمان عائلي بسبب موضة التوريث التي تقشفت مؤخرا مع تقديم السياسيين في الأحزاب والحرس القديم أبناءهم للمشاركة في الاستحقاق في خطوة من شأنها أن تحبط آمال التغيير في البلاد وتعرق الفجوة أكثر بين الشارع والحكومة.

صابر بلدي

الجزائر - تتجه الانتخابات النيابية المبكرة في الجزائر إلى فرز برلمان عائلي يتم التداول فيه على المقاعد البرلمانية والسياسية بين الحرس القديم وجيل جديد، بعدما ظهر أن قادة أحزاب سياسية ومسؤولين كبارا قد قدموا أبناءهم لخوض التجربة النيابية لأول مرة، تماهيا مع فهمهم الخاص لخطاب التغيير السياسي الذي تروج له السلطة منذ تنحى الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

وقدم قادة سياسيون ومسؤولون كبار في أحزاب سياسية توصف بـ"الكبرى" تنتمي في الغالب إلى التيارين الإسلامي والوطني (القومي) أبناءهم لخوض غمار الانتخابات التشريعية المقررة في 12 من يونيو القادم، وهو تحول لافت في مسار اللعبة السياسية في الجزائر قد يؤدي إلى أي شيء إلا صناعة التغيير.

ويبدو أن الحرس القديم الذي تدرج على مناصب المسؤولية والامتيازات في مفاصل الدولة يريد الاحتفاظ بحصرية المكانة الاجتماعية وجبها عن الآخرين.

الحرس القديم الذي تدرج على مناصب المسؤولية في مفاصل الدولة يريد الاحتفاظ بحصرية المكانة الاجتماعية

وكشفت العملية الأولية لإيداع لوائح المرشحين للانتخابات النيابية عن وجود أسماء مرشحين من عائلات قادة أحزاب سياسية أو مسؤولين كبار في قوى سياسية كبرى على غرار حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم سابقا، والتجمع الوطني الديمقراطي، ويتعلق الأمر براء بن قريشة ابن رئيس حركة البناء الوطني المنحدرة من التيار

مساعي مالي لفتح باب التفاوض مع المتطرفين تصطدم بمعارضة فرنسية

مع المتشددات يتعلق بالطابع "العلماني للدولة"، وأيضا خشية إعطاء طابع شرعي لجماعة "يداهها ملطخانة بالدماء".

لكن القيادات السياسية على اختلاف توجهاتها في مالي تدعم فكرة الحوار مع المسلحين المحليين للخروج من دوامة العنف، خصوصا وأن الراي العام المحلي يعتد أن القوات الفرنسية قُتلت خلال فترة تواجدها بالبلاد في القضاء على الإرهابيين، وتستغل هذا الوضع لتثبيت نفوذها في المنطقة.

وسبق لمؤتمرين للوفاق بمالي جمعا شخصيات محلية بارزة بينها معارضون في 2017 و2019 أن اقترحا الحوار مع أغ غالي وكوفا.

وتعارض باريس بشدة أي مفاوضات مع الرجلين، إذ اعتبرت الرئاسة الفرنسية أن قيادة هذه الجماعة "خاضعة للقيادة المركزية للقاعدة وهي جزء لا يتجزأ من هيكلها التنظيمي"، وأنه "لم ينجح أحد عناصر في جماعات جهادية"، دون أن تشمل المفاوضات قادة القاعدة وداعش.

فخلال قمة لزعماء دول الساحل عُقدت في العاصمة التشادية نجامينا منتصف فبراير الماضي زعم ماكرون في كلمة له عبر الفيديو أنهم اتفقوا على أنه "لا يمكنهم التفاوض مع قادة اثنتين من أكبر الجماعات المسلحة في المنطقة" في إشارة إلى أغ غالي وكوفا.

القيادات السياسية على اختلاف توجهاتها في مالي تدعم فكرة الحوار مع المسلحين المحليين للخروج من دوامة العنف

لكن بعد أيام جاء إعلان السلطات المالية تشكيل هيئة للتفاوض مع المتشددات وعلى رأسهم أغ غالي وكوفا مما شكل إنجازا لماكرون، كما أن بوركينا فاسو تتجه نحو فتح حوار مع جماعات محلية مرتبطة بالقاعدة، بينما تعارض النيجر أي حوار مع الجماعات الإرهابية.

وتعتقد "مجموعة الأزمات الدولية" أن السبب الحقيقي لمعارضة فرنسا للحوار

بوادر برلمان عائلي يحبط آمال التغيير في الجزائر

توريث المقاعد النيابية يعرق الفجوة بين الشارع والحكومة

مالسي)، وضمت أيضا جماعة تحرير ماسينا بقيادة أسادو كوكا من قبيلة الفولاني المنتشرة في مدينة بونتي ومحيطها (وسط).

كما ضم هذا الائتلاف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب وكتيبة المرابطين، وغالبية عناصرهما من خارج مالي وتحاول السلطات المالية عبر الحوار مع المتشددات فصل الجماعات المحلية ممثلة في أنصار الدين وجماعة ماسينا



الحل قد لا يكون أمينا فقط